التكامل الاقتصادى الاقليمى
بين دول العالم الثالث
استراتيجية حديثة للتنمية الاقتصادية
الدكتور محسن حسنين حمزة

واجهت الدول النامية بعد نجاحها فى الحصول على استقلالها السياسى عدة مشكلات حيوية ، لعل أبرزها مشكلة التخلف الاقتصادى ، وكان عليها أن تتصدى لها بحثا عن الحلول الناجحة لها بيد أنها لم تستطع بمفردها التغلب على تلك المشكلات التى أحدثتها عهود من الاستعمار استنذفت خلالها أجزاء كبيرة من مواردها الاقتصادية ضاعفت من حجم هذه المشكلات.

لهذا كان يتعين أن تفكر الدول النامية فى وسيلة تساعدها على حل قضاياها وعلى رأسها قضية الانماء أو التنمية الاقتصادية التى تستهدف تحقيق مستوى مناسب لشعوبها التى قاست فترات طويلة من ظروف التخلف الاقتصادى .

ونرى أن الممارسة العملية لفكرة التعاون الاقتصادى الدولى كانت فى مجال التنمية والتجارة خلال المؤتمرين الأول والثانى اللذين نظمتهما الأمم المتحدة عامى ٦٤ ، ١٩٦٨ ، فقد كانت هذه الاجتماعات الدولية فرصة فريدة سنحت لدول العالم الثالث ، أدركت أثناءها أهمية التعاون الدولى فى مجال تنسيق سياستها الاقتصادية لمواجهة تحديات الدول الكبرى ونشير هنا بصفة خاصة الى المجموعة المعروفة بمجموعة السبعة وسبعين التى حققت بالفعل عدة نتائج بارزة لم تكن لتتوصل اليها لو لم يقم بينها هذا التعاون والتنسيق الذى كان من أولى نتائجه التغلب الى حد كبير على اختلاف الآراء داخل هذه المجموعة والظهور برأى مشترك موحد أمام جبهة الدول الكبرى .

وفى الآونة الراهنة ظهر تيار قوى فى المجتمع الدولى من خلال اجتماعات المنظمات الدولية يدعو ويحبذ قيام التكامل الاقتصادى بين الدول النامية وفى اعتقادى أن تكوين التجمعات الاقتصادية الاقليمية يمثل أحد العناصر الجوهرية فى الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية خلال حقبة السبعينات

فى حين لقيت فكرة التكامل الاقتصادى ذاتها ترحيبا كبيرا فى دول العالم، نجد أن الآراء اختلفت حول اختيار أشكال وأساليب التكامل المناسبة للبلاد النامية ، فبينما يحبذ بعض الاقتصاديين الاقتصار فى البداية على تحقيق التكامل الجزئى الذى يتمثل فى تحرير التجارة الاقليمية من كافة القيود ، فان البعض الآخر يذهب الى أبعد من ذلك فيطالب بتحقيق أقصى درجات التكامل الاقليمى .

ولابد هنا أن نقرر بأن تحقيق التكامل الاقتصادى الشامل دونه صعوبات وقد يكون من صالح دول العالم الثالث بسبب أوضاعها الخاصة،الاقتصار على تحقيق أهداف متواضعة فى البداية ؛ قبل السير فى استكمال بقية خطوات التكامل الشامل .

لهذا فقد شهد العالم فى السنوات الأخيرة مجهودات دولية تبذل لاتخاذ الاجراءات اللازمة بهدف تحرير العلاقات التجارية الاقليمية واقامة أنظمة للتكامل الاقتصادى بين دول العالم النامى ، فعلى المستوى الدولى ، نجد لجنة المفاوضات التجارية للدول النامية التابعة للجات تبذل قصارىجهودها فى هذا المجال ، وفى الوقت نفسه تجرى الى جوارها مباحثات على المستوى الثنائى والجماعى لتكوين تجمعات اقتصادية متكاملة ، مما يؤكد الاتجاهات المتزايدة نحو سياسة التكتلات الاقتصادية الاقليمية سواء بانشاء تجمعات اقتصادية جديدة أو بزيادة عدد الدول المشتركة فى التجمعات الحالية .

وفى الواقع فانه خلال العقدين الماضيين حدثت تجارب متعددة لاقامة اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة صادف بعضها النجاح على حين فشل البعض الآخر ، وقد ارتكزت هذه المحاولات على فكرة التعاون الاقتصادى الدولى وظهرت فى شكل اتفاقيات لتحرير التجارة الاقليمية Multilateral Agreements أو اتفاقيات للتنسيق الزراعى بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية أو اتفاقيات للتنسيق الصناعى أو اتفاقيات ثنائية للتجارة Bilateral Trade Agreements أو اتفاقيات للتعاون الاقليمى فى الخدمات الأساسية Infrastructure أو فى المجال الثقافى والاجتماعى .

وفى نطاق العالم العربى جذب موضوع التكامل العربى الأنظار خاصة من جانب المهتمين بامور وحدة الاقتصاد العربى والتنمية الاقتصادية ولا يعزى هذا الاهتمام الى أن الدول العربية كغيرها من الدول النامية تسعى الى تحقيق زيادة سريعة فى نموها الاقتصادى وتجد فى هذا النظام الطريق السليم لبلوغ أهدافها القومية ، ولكن لان كل مقومات التكامل العربى متوافرة فى البلاد العربية ، مما يؤكد امكان تحقيقه بسهولة فضلا عن توافر فرص النجاح أمامه .

ولعلنا لا نبالغ اذا تصورنا أن تدعيم التكامل الاقتصادى هو المنطلق الجديد أمام دول العالم الثالث للتغلب على أهم تحدياتها الاقتصادية ، الا أنه لابد أن تتوافر لديها كل مقومات التكامل كما أن عليها أن تحسن استخدام هذا الأسلوب بطريقة تمكنها من بلوغ أهدافها القومية .

وجدير بالذكر أن الاهتمام بهذا الأمر يعتبر مسايرة للاتجاه العالمى فى المناطق المتقدمة والنامية وفى الشرق والغرب الى التكتل الاقتصادىالاقليمى الذى تلجأ اليه البلاد المتقدمة لتزداد قوة على قوة ، وتلجأ اليه البلاد

النامية حتى يتاح لها النمو بمعدل متوازن وحتى تكون تجمعات اقتصادية تصبح بها أقدر على مجابهة التيارات الاقتصادية العارمة التى تجتاح الاقتصاد العالمى .

لكل هذه الأسباب وغيرها وجدتنى مشدودا الى الاسهام فى هذا المجال بتقديم هذه الدراسة التحليلية عن التكامل الاقتصادى الاقليمى بين دول العالم الثالث ، وقد أردت منها اظهار الأبعاد الاقتصادية المختلفة للموضوع من ناحية التعرف على المشكلات الرئيسية التى تواجه التكامل وبيان الارتباط القوى بين التكامل والتنمية الاقتصادية ثم تناول الحلول المختلفة التى لجأت اليها الدول الأخرى السالكة هذا السبيل ، وفى هذا مدعاةلتوفير فرص النجاح أمام الدول النامية ومنها مصر التى قطعت ، منذ مدة أشواطا بعيدة فى اتجاه التكامل سواء على المستوى العربى أو الأفريقى أو الدولى .

وتنقسم هذه الدراسة الى عدة أقسام نحصرها فى النقاط الآتية :

أولا : ظاهرة التكامل الاقتصادى ومفهومها .

ثانيا : أشكال ودرجات التكامل الاقتصادى الاقليمى .

ثالثا : التكامل الاقتصادى أسلوب استراتيجى للتنمية الاقتصادية .

رابعا : التطبيقات المعاصرة بين دول العالم .

خامسا : مشكلات التكامل الاقتصادى .

سادسا: الاطار التنظيمى للتكامل الاقتصادى .

سابعا : مجالات التكامل الاقتصادى .

ظاهـــرة التكامل الاقتصادى ومفهومها

اذا كان الاقتصاديون التقليديون قد رأوا فى مبدأ حرية التجارة ومايتبعه من اختفاء القيود على التجارة والمـدفوعات الخارجية الوسيلة المـثلى لتحقيق صالح المجتمع الدولى ككل وصالح كل عضو من أعضائه فقد أثبتت الأحداث الاقتصادية التى شهدها العالم فى فترة ما بين الحربين العالميتين أن أعمال مقتضيات هذا المبدأ لا يتفق والمصالح الوطنية لكثير من الدول ، ومن هنا كان تسابق الدول المختلفة على فرض قيود على التجارة والمدفوعات الدوليـــة(١) .

كما أملت الظروف الاقتصادية للعالم فى الفترة التى أعقبت الحـــرب العالمية الثانية على الدول السير فى الطريق نفسه ، اذ برزت ابان هـــذه الفترة مشكلتان أساسيتان :

ـــ اعادة بناء الاقتصاد الأوربى الذى انهار خلال الحرب .

ـــ وتنمية اقتصاديات دول العالم الثالث .

وكان من الواضح أن القضاء على هاتين المشكلتين لا يتأتى فى ظـــل تعاليم مبـــدأ حرية التجارة وانه لابـــد أن يتم فى ظل سياج من الحمـــاية الاقتصادية بوسائلها المختلفة . ويفسر لنا ذلك النجاح المتواضـــع الذى حققته المحاولات الدولية فى الفترة التالية للحرب لاعادة تنظيم العـــلاقات الاقتصادية على هدى مبدأ الحرية(٢) .

وهنـــا ظهرت فكرة التكامل الاقتصـــادى كحل وسط بين اعادة تنظيم الاقتصاد الدولى على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم الى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الموارد المتاحة لكل منها عن الوصول الىالمستوى المرغوب فيه من النمو الاقتصادى ومن ذلك المنطلق كان انتشار ظاهـــرة التكامل الاقتصادى فى مناطق متعددة من العالم خاصة فى قارتى أفريقيـــا وأمريكا اللاتينية .

واذا ما تحدثنا عنتجربة دول أوربا الغـــربية فى التكامل الاقتصادى ، نجد أنها تجربة تستحق المتـــابعة باهتمام من جانب دول العالم الثـــالث لمـــا فيها من فائدة . فقد بدأ المجتمع الاوربى الغربى ، باقامة منظمـــة التعاون الاقتصادى الاوربى فى عام ١٩٤٨ التى تحولت الى منظمة التعاون

---

(١) د. أحمد الغندور ، الاندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ .

(٢) د. سعيد النجار ، الوحدة الاقتصادية بين البلاد النامية ، مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٦٤ ، العـــدد ٣١٨ .

والتنمية الاقتصادية فى عام ١٩٦٠ . كما أنشىء فى وقت معاصر الاتحاد الجمركى لدول البنولوكس فى عام ١٩٤٧ والمجمع الأوربى للفحم والصلب فى عام ١٩٥١ وانتهى الامر بقيام أكبر تكتل اقتصادى عرفه العالم وهو السوق الاوربية المشتركة E.E.C. بمقتضى معاهدة روما فى عام ١٩٥٧ وبجانبه قامت المنطقة الاوروبية للتجارة الحرة E.F.T.A. على أثر فشل المباحثات بين دول السوق وسبع دول أوربية أخرى كانت تسعى للانضمام الى السوق .

ولعل المجتمع الاقتصادى الاوربى وهو ما يسمى بالسوق الاوربية المشتركة E.E.C. أبرز هذه التكتلات نجاحا فبفضله تمكنت دول السوق خلال فترة وجيزة نسبيا أى منذ قيامه حتى عام ١٩٧٠ من تحقيق معدل كبير للنمو الاقتصادى ، اذ بلغ معدل النمو السنوى فى عام ١٩٦٨ حوالى ٦٪ كما أن الناتج القومى للسوق يمثل حوالى ١٢٪ من اجمالى الناتج العالمى . ولا جدال أن المجتمع الاقتصادى الاوربى يعتبر فى وقتنا الحاضر أكبر كتلة تجارية حيث بلغت نسبة وارداته ما يوازى ٢٨٪ من اجمالى الواردات العالمية فى حين بلغت صادراته حوالى ٣٠٪ من اجمالى الصادرات العالمية كما تضاعفت قيمة فائض ميزانه التجارى من بليون دولار فى عام ١٩٦٧ الى ٢ر١ بليون دولار فى عام ١٩٦٨ .

ولاشك أن الانجازات الكبيرة التى حققتها السوق الاوربية المشتركة والمزايا الواضحة التى حصلت عليها مجموعة الدول الاوربية الاعضاء فى هذا التكتل ، قد أغرت معظم دول العالم الثالث على تكوين تجمعات اقتصادية اقليمية فيما بينها ، وقد شهد العالم فى الحقبة الاخيرة تطبيقات متشابهة انتشرت فى أرجاء القارات المختلفة .

كل هذا يدعونا الى الكلام عن مفهوم التكامل الاقتصادى الذى يهدف الى ادماج اقتصاديات الدول الراغبة فى تحقيق التكامل بين اقتصادياتها عن طريق تجميع وتعبئة الموارد الانتاجية والبشرية والمالية المتوافرة فى الدول الاعضاء وبالتالى تصبح هذه الدول وكأنها اقتصاد واحد تتمتع داخله بحرية تبادل السلع والمنتجات بين الدول دون أية قيود من أى نوع سواء أكانت رسوما جمركية أو قيودا حصصية ، كما تتوافر حرية تنقل الاشخاص والاقامة والعمل وانتقال رؤوس الاموال وينتهى الامر الى تنسيق السياسات الاقتصادية فى المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية الى غير ذلك .

كذلك فان التكامل الاقتصادى يؤدى أيضا الى تخصص كل دولة فى انتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة انتاجية من حيث الجودة أو تكاليف الانتاج ، ويتم التبادل التجارى فى السلع التى تنتجها كل دولة أى تصدر السلع التى تتفوق على غيرها من الدول فى انتاجها وتستورد من الدول الاطراف ، السلع التى تتمتع فيها هذه الدول بميزة نسبية غير متوافرة فيها .

أشكال ودرجات التكامل الاقتصادى الاقليمى

من الضرورى أن نميز بين درجات وأشكال التكامل الاقتصادى المختلفة تبعا لمدى ما يحققه من ازالة الحواجز التى تحد من اندماج اقتصاديات الدول الاطراف فى اقتصاد واحد وعلى ذلك نفرق فى هذا الشأن بين الدرجات التالية :

١ ــ النظام التفضيلى أو المعاملة التفضيلية Preferentiel Treatment :

يقصد بها مجموعة التدابير التجارية التى تمنحها دول معينة لدول أخرى للتخفيف من القيود المعوقة لحركة التبادل التجارى وبتعبير آخر فهى عبارة عن الاتفاقات التى تعقدها دول معينة بهدف الغاء القيود الحصصية التى تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها وكذلك منح مزايا جمركية متبادلة فيما بينها يترتب عليها حصولها على تخفيضات جمركية بنسب معينة على صادراتها من الدول المشتركة ومثالها مجموعة الاتفاقات التفضيلية التى عقدتها السوق الاوربية المشتركة مع مجموعة الدول الافريقية وبعض دول البحر المتوسط .

٢ ــ منطقة التجارة الحرة Free Trade Area :

فى هذا النوع تتفق الدول الاطراف على التخفيف من القيود التجارية فيما بينها ويتم ذلك بطريقة تدريجية حتى تزول نهائيا كافة الرسوم الجمركية والقيود الحصصية المفروضة على السلع المستوردة من بقية الدول المشتركة على أن تحتفظ كل من هذه الدول بتعريفتها الجمركية ازاء الدول الاخرى غير الاعضاء ، مثال ذلك منطقة التجارة الحرة الاوروبية .

٣ ــ الاتحاد الجمركى Custom Union :

يتضمن الاتحاد الجمركى الغاء الرسوم الجمركية والقيود الحصصية فيما بين الدول الأطراف ، الى جانب التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تطبقها على السلع الواردة من دول العالم الخارجى وتحل هذه التعريفة الموحدة محل التعريفات الخاصة بكل دولة عضو ، ومثالها الاتحاد الجمركى لدول البنولوكس .

٤ ــ السوق المشتركة Common Market :

فى هذا النوع تزول كافة القيود الجمركية من رسوم وقيود حصصية على المبادلات التجارية بين الدول الاعضاء الا أنه يشترط تطبيق تعريفة جمركية موحدة ازاء دول العالم الخارجى وحرية انتقال عناصر الانتاج المختلفة دون قيود بالنسبة للاشخاص ورؤوس الاموال فيما بين الدول الاعضاء ولعل أبرز مثال لها هو اتفاقية السوق الاوربية المشتركة .

٥ ــ الوحـــدة الاقتصـــادية Economic Union :

ويعتبر درجة متقدمة بعد السوق المشتركة اذ أنه بالاضافة الى الشروط السابقة لابد أن تنتهج الدول الاطراف نهجا يؤدى الى تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية فى المجالات التجارية والزراعية والصناعية والمالية والنقدية وغير ذلك للدول الاعضاء ومثال ذلك المرحلة النهائية لاتفاقيـــة السوق الاوربية المشتركة .

٦ ــ الاندماج الاقتصادى الـــكامل Economic Integration (١) :

فى ظل هذا النوع تصبح الدول الأعضاء وكأنها اقتصاد واحد ويتطلب الأمر انشاء سلطة عليـــا تكون لها الصلاحية فى اتخاذ القـــرارات على المستوى الاقليمى فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية بحيث تكون ملزمة لجميع الدول الأطراف .

التـــكامل الاقتصادى أحـــد الأساليب الاستراتيجية للتنميـــة الاقتصادية

تكمن أهمية التكامل الاقتصادى فى صلاحيته كأحد الأساليب الاستراتيجية التى قدمها الفكر الاقتصادى المعاصر لدول العالم النامى كعلاج ناجح لأهم قضاياه ألا وهى قضية التخلف الاقتصادى الذى يتمثل فى شكل فجوة تفصل بينها وبين الدول الغنية . والغريب أن هذه الفجـــوة بدلا من أن تتقلص وتضيق فانها تزداد اتساعا وعمقا مما أدى الى ازدياد الدول الغنية ثراء ، بينما تشتد معاناة الدول الفقيرة من الفقر والتخلف .

من أجل ذلك أرتأت معظم دول العالم الثالث القيام بمشروعات للتنمية الاقتصادية من أجل اللحاق بركب التقدم الاقتصادى،ولكن سرعان ماواجهتها صعوبات متعددة عند تنفيذ هذه البرامج الطموحة التى تتعدى قـــدراتها منفردة . الأمر الذى دعاها الى التفكير فى الالتجاء الى أساليب التـــكامل الاقتصاى مع مجموعات اقليمية تستطيع عن طريقها سد النقص فى الموارد الاقتصادية غير المتوافرة لديها .

وللتكامل الاقتصادى مزايا متعددة بالنسبة للدول النامية الا أن أهميته تبرز بصفة خاصة فى النواحى الآتيـــة :

أولا ــ تقديم حلول للمشكلات التى تعترض التنمية الاقتصادية :

تعتبر قضية الانماء أو التنمية الاقتصادية احدى القضايا الجوهرية التى تواجه البلاد النامية حيث أنها تستهدف تحقيق زيادة سريعة ومطردة فى دخل الفرد الحقيقى خلال فترة زمنية محددة وذلك عن طريق تغيير الهيكل الاقتصاى بحيث تزيد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ولقطاع الخدمات بينما تتضاءل الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والقطاع الاستخراجى .

(١) د. أحمد الغندور ، المرجع السابق .

من الطبيعى أن تقابل دول العالم النامى الساعية الى تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية عقبات كبيرة ترجع بالدرجة الأولى الى أوضاع هذه الدول ذاتها ، فالمعروف أن أغلبيتها تعانى من عجز مزمن فى موازين مدفوعاتها ناتج عن اختلال موازينها التجارية بسبب التناقص المستمر فى حصيلة صادراتها وفى نفس الوقت تزايد قيمة وارداتها نتيجة تزايد احتياجاتها من الخارج .

وتتمثل الصعوبة الثانية فى ندرة رؤوس الأموال المتوافرة لديها واللازمة لاحتياجات مشروعات التنمية خاصة بالنسبة للعملات الحرة وقد لا يقتصر الأمر على عدم توافر هذه الأموال فحسب بل قد تواجه أيضا نقص فى عناصر الانتاج الأخرى كالأيدى العاملة أو المواد الأولية أو الخبرات الفنية.

ومن الصعوبات التى تقابلها البلاد النامية أيضا ضيق السوق المحلى ، عند اقامة صناعات محلية ، الأمر الذى يمثل قيدا على عمليات التصنيع ، وفى الحقيقة أن ضيق السوق هو مظهر يكشف عن ضعف فى القدرة الاستيعابية للانتاج الصناعى الجديد مرجعه ضعف فى القدرة الشرائية للافراد أما بسبب انخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى واما بسبب قلة الكثافة السكانية فى بعض البلاد .

ليس هناك من وسيلة أمام البلاد النامية للتوسع فى التصنيع وهو أحد الأساليب الجوهرية للتنمية الاقتصادية سوى الالتجاء الى التعاون الاقتصادى الاقليمى بين المجموعات الجغرافية المتكاملة وهذه الوسيلة تتيح لها التغلب على العقبات التى أشرنا اليها فيما سبق ومن ناحية أخرى ، التمتع بمزايا الانتاج الكبير فى اقامة مشروعات التصنيع بها وفقا للقاعدة المعروفة بأن الانتاج الكبير فى الصناعة يؤدى الى تخفيض النفقة الانتاجية وبالتالى توفير الفرص لامكان زيادة الصادرات نتيجة تزايد قدرة الانتاج الصناعى الجديد على منافسة منتجات الدول الأخرى المتشابهة .

مؤدى كل ذلك أن معدل التبادل الدولى يمكن أن يتحول لصالح الدول النامية نتيجة الاعتبارات السابق بيانها وهذا يعنى زيادة فى حصيلتها من العملات الاجنبية الأمر الذى قد يترتب عليه تحسين ميزان مدفوعاتها .

ومن ناحية أخرى أن حرية انتقال رؤوس الأموال بين دول التكامل التى تضفيها اتفاقيات التكامل وهو ما يسمى بالاستثمار الاقليمى من الأهمية بمكان للبلاد النامية حيث أنه يوفر لها امكان التمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية .

ثانيا ــ زيادة حجم التجارة الاقليمية بين الدول النامية الأطراف :

تعتبر الحواجز الجمركية والقيود الادارية التى تفرضها الدول على مبادلاتها التجارية قيدا على التوسع التجارى Trade expansion بين الدول المختلفة وقد أثارت هذه القيود اعتراضات شديدة داخل المنظمات الاقتصادية الدولية خاصة داخل منظمة الجات GATT ، أدت الى ظهور تيار فكر عالمى يدعو الى تحرير التجارة العالمية Trade Liberalization من كافة القيود الجمركية أو الادارية على أساس أن ذلك يخدم الاقتصاد العالمى.

واستثناء من ذلك كانت نظرة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) الى الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ، اذ اتسمت بالمرونة من جانب الأطراف المتعاقدة فى هذه الاتفاقية وكان سندها المادة (٢٤) من الاتفاقية ، كما كانت نظرتها أكثر عطفا نحو الاتفاقيات التفضيلية التى تعقدها الدول النامية مع الدول المتقدمة طالما كان المقصود منها تنمية التبادل التجارى ورفع مستوى الانتاج على الصعيدين الاقليمى والدولى .

والواقع أن موضوع تحرير التجارة أثار المخاوف لدى الدول النامية على اعتبار أن أوضاعها الاقتصادية تختلف اختلافا بينا عن أوضاع الدول المتقدمة المستفيدة الرئيسية من تطبيق نظام تحرير التجارة . وتأكيدا لذلك اعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذى انعقد بنيودلهى فى عام ١٩٦٨ بالأوضاع الخاصة للدول النامية الواجب أخذها فى الاعتبار ، كما أشار أيضا الى ضرورة ايجاد تدابير حديثة تتسم بالمرونة لتحرير التجارة بحيث تتلائم مع ظروف ومشكلات الدول النامية ولعل من أهم هذه التدابير التجارية ، اعطاء الدول الأقل نموا معاملة تفضيلية ومنحها حق التحرير التدريجى لتجارتها بمعنى أن يأخذ الغاء الرسوم الجمركية والقيود الحصصية الطابع التدريجى وليس دفعة واحدة ، كما أنه فى حالة تطبيق التعريفة الجمركية المشتركة اتفق على منح الدول الأقل نموا مزايا خاصة.

كل هذه المزايا لم تغير وجه الحقيقة المعروفة عن ضعف الاهمية النسبية للمبادلات التجارية بين الدول النامية بعضها البعض وبتعبير آخر فان حجم التجارة الاقليمية للعالم النامى لا يمثل الا جزءا ضئيلا من الحجم الاجمالى للتجارة العالمية .

ان أسباب ذلك قد لا تتصل بحرية التجارة العالمية بقدر ما ترجع الى عوامل متعلقة بالهيكل الانتاجى فى معظم الدول النامية حيث أنها تقتصر على انتاج وتصدير المواد الأولية والحاصلات الزراعية الى الدول الصناعية الكبرى وفى مقابلها تستورد كافة احتياجاتها . وفى هذا تغير لاتجاهات التجارة الخارجية للدول النامية التى كانت وما زالت تتجه نحو الدول الكبرى وليس مع الدول المجاورة حسبما هو مفروض .

ونسوق فيما يلى الدراسات الاحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة(١) التى تكشف عن الضعف النسبى لأهمية الصادرات بين مجموعات الدول النامية بعضها ببعض فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٦٩ .

(أ) القيمة بالمليون دولار .

(ب) معدل النمو السنوى فى المائة (٪) فى الفترة من ٦٠ الى ٦٧ .

(جـ) نصيب الصادرات الاقليمية بالنسبة لاجمالى الصادرات (النسبة المئوية) .

(1) UNECTAD-TD/B/AC 16/2/ADD. 1

الصادرات من المناطق / الى		نفس المنطقة				كل الدول النامية			
		١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٦٠	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
مريكا اللاتينية	ا	٦٨٥	١٢١٠	١٣٨٠	١٤٦٠	٨٧٠	١٦٣٠	١٧٨٠	١٩٠٠
	ب	صفر ٪	٨,٥ ٪	١٤٪	٥,٨ ٪	صفر٪	٩,٤ ٪	٩,٢ ٪	٦,٧ ٪
	ج	٩٪	١١٪	١٢٪	١٢٪	١١٪	١٥٪	١٥٪	١٥٪
القارة الأفريقية	ا	٤١٥	٧٣٥	٧٦٠	٨٦٠	٧٥٠	١١٣٥	١١٨٠	١٣٢٠
	ب	صفر٪	٨,٥٪	٣,٤ ٪	١٣٪	صفر٪	٦,١ ٪	٤ ٪	١١,٩٪
	ج	٨٪	٩ ٪	٨ ٪	٨ ٪	١٤٪	١٣٪	١٢٪	١٢٪
جنوب شرق آسيا	ا	٩١٥	١٢١٠	١٥١٠	١٥٨٥	١٤٣٠	١٩١٠	٢٢٤٠	٢٤٥٠
	ب	صفر٪	٤,١ ٪	٢٥٪	٥ ٪	صفر٪	٤,٢ ٪	١٧,٣٪	٧,٤ ٪
	ج	١٤٪	١٤٪	١٥٪	١٤٪	٢٢٪	٢٢٪	٢٢٪	٣١٪
الدول النامية أجمعها	ا	٢٣٣٥	٣٧٦٥	٤٢٤٥	٤٥٤٥	٤١١٥	٦٣٧٠٠	٧٠٦٠	٧٦٢٥
	ب	صفر٪	٧,١ ٪	١٢,٧٪	٧,١ ٪	صفر٪	٧,٥ ٪	١٠,٨٪	٨ ٪
	ج	٩ ٪	١٠٪	١٠٪	١٠٪	١٦٪	١٧٪	١٧٪	١٦٪

يتضح من الجدول السابق ضآلة نصيب الصادرات الاقليمية بين الدول النامية بعضها ببعض فهى لم تتجاوز نسبة ١٧٪ ، ١٦٪ من اجمالى صادراتها الكلية ، أما فيما يختص بمجموعة الدول الافريقية فان نصيب صادراتها الى بعضها البعض لم يتجاوز نسبة ٨٪ ، ٩٪ أما عن صادراتها الى كل الدول النامية فان نسبتها تتراوح بين ١٢٪ ، ١٣٪ ، ١٤٪ .

وتأكيدا لهذا المعنى فان استقراء الاحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة(١) يكشف عن دلالات معينة بالنسبة لحجم التجارة الاقليمية بين الدول النامية بعضها ببعض ، اذ لا تتعدى قيمتها ٥٠٥ مليون دولار ، ٥٥٠ مليون دولار ، ٥٦٠ مليون دولار فى السنوات الثلاث ٦٦ ، ٦٧ ، ١٩٦٨ ، بينما ترتفع قيمة تجارتها مع دول السوق الأوربية المشتركة مثلا الى ٣٧٠٠ مليون دولار ، ٣٧٩٠ مليون دولار ، ٤٣٧٠ مليون دولار وذلك عن الفترة نفسها .

أما عن مقارنة حجم تجارة مجموعة الدول الافريقية مع دول غرب أوربا بأجمعها فنجد أنها تصل الى حوالى ٥٥٢٠ مليون دولار ، ٥٥٨٠ مليون دولار ، ٦٤٩٠ مليون دولار عن ذات الفترة .

ولعل فى هذه المقارنة الصغيرة أبلغ دليل على الاتجاهات الرئيسية لتجارة الدول الافريقية التى تسير فى اتجاه الدول الغربية الكبرى حيث أن حجم مبادلاتها التجارية مع المنطقة الأوربية الغربية لا يقل عن احدى عشر مرة حجم مبادلاتها مع دول المنطقة الافريقية .

من أجل ذلك فان قيام اتفاقيات التكامل الاقتصادى بين المجموعات الاقليمية سوف يؤدى الى تنشيط المبادلات التجارية الاقليمية بين الدول الأعضاء أى زيادة حجم التجارة الاقليمية لأن الهدف الأول من اتفاقيات التكامل هو العمل على فتح حدود الأسواق المحلية أمام منتجات الدول الأعضاء وبعبارة أخرى ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التى تعوق سير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء وفى ذلك مكسب كبير للدول المنضمة لأنه يسهم فى تحقيق التوازن فى موازينها التجارية .

ثالثا ــ تحقيق أحسن استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة فى الدول الأطراف :

من الطبيعى ألا تتوافر فى أية دولة جميع الموارد الاقتصادية البشرية والمادية والمالية اللازمة لمشروعات الانماء الاقتصادى لأن الطبيعة قامت بتوزيع الموارد بطريقة غير منتظمة على الدول المختلفة .

ويمكننا أن نعتبر ذلك من أهم الدوافع لاقامة اتفاقيات التكامل الاقليمى فى أية شكل من الأشكال المعروفة حيث أنها تستهدف ازالة كافة القيود

(1) Year Book of National Accounts Statistics, 1969-Vol. II.

المعوقة لحرية انتقال أهم عنصرين من عناصر الانتاج وهما العمل ورأس المال ، بين الدول المتكاملة . المسلم به أن حرية انتقال هذين العنصرين بين البلاد المختلفة يرفع من مستوى الكفاية فى استخدام الموارد الاقتصادية. فكلما كانت البلاد تختلف فيما بينها من حيث الندرة أو الوفرة النسبية لهذين العنصرين ، أصبح من الممكن بعد قيام التكامل تنقل هذين العنصرين بين دولة وأخرى مما يؤدى الى ارتفاع معدلات الانتاجية وبالتبعية ارتفاع الدخل القومى فى الدول المتكاملة .

وتشير هذه النتيجة بصفة خاصة الى أهمية المزايا التى يمكن أن يقدمها التكامل الاقتصادى لصالح الدول الساعية الى تحقيق التنمية الاقتصادية أى الرفاهية الاقتصادية لشعوبها .

ولبيان أثر التكتل الاقتصادى الاقليمى على زيادة الناتج القومى الكلى Gross National Product فى الدول المشتركة فيه تسترشد بالدراسات الاحصائية الصادرة عن الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٩(١) التى تشير الى زيادة الناتج القومى الكلى فى دول السوق الأوروبية المشتركة بعد فترة كافية من قيامها ، اذ ارتفع الناتج القومى فى دول السوق من ١٥٥ر٣٠٨ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ (عند قيامها) وبلغ حوالى ٣٠٨ر١٠٤ مليون دولار فى عام ١٩٦٥ أى أنه زاد بنسبة ٤ر٩٠٪ ، بينما زاد الناتج القومى الكلى فى مجموعة الدول الأفريقية النامية من ٣٠ر٤٠٠ مليون دولار الى ٤٨ر٤٠٠ مليون دولار عن ذات الفترة أى أن الزيادة كانت بنسبة ٨ر٦٢٪ .

وفيما يختص بتقديرات الدخل القومى فان نفس الاحصاءات الصادرة عن الأمم المتحدة تشير أيضا الى أن تقديرات الدخل القومى فى دول السوق الأوروبية كانت ١٢٢ر٠٥٢ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ (عند انشاء السوق) فزادت الى ٢٣٨ر١٣٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٥ أى أنها حققت زيادة بنسبة ٥١ر٢٥٪ أما عن الدخل القومى للفرد فى هذا التكتل الاقتصادى فقد ارتفع من ٧٢٤ دولار للفرد عند قيام السوق الى ١٣١٢ دولار فى عام ١٩٦٥ أى بنسبة ١٨ر٥٥٪ .

نخلص من كل هذا أن المؤشرات السابقة لها دلالات واضحة بالنسبة لتأثير التجمعات الاقتصادية الاقليمية على زيادة الناتج القومى وارتفاع الدخل القومى فى الدول المشتركة بعكس الحال فى بعض الأحيان حيث قد يمثل عدم وجود أية شكل من أشكال التكامل الاقتصادى الاقليمى سببا من أسباب انخفاض الناتج القومى والدخل القومى .

رابعا ــ احداث تعديل فى الهياكل الاقتصادية فى الدول الأطراف :

ان تعديل الهيكل الاقتصادى ليس بالأمر الهين اذ يترتب عليه اجراء تعديل أساسى فى الأهمية المعطاة للقطاعات الاقتصادية فى الدولة وبعبارة أخرى فان الأمر يتطلب اعادة توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة الى قطاعات

(1) Year Book of National Accounts statistics, 1969.

انتاجية جديدة فى ظل قيام تكامل اقتصادى بين مجموعة اقليمية من الدول. وعلى سبيل المثال اذا كانت الدولة تعتمد فى ناتجها القومى على القطاع الزراعي أو على القطاع الاستخراجى فانها فى ظل العوامل الاقتصادية الجديدة ستجد من مصلحتها القيام باعادة توجيه نشاطها الاقتصادى وبعبارة أوضح تحويل مواردها الاقتصادية من استثمارات وأيد عاملة الى قطاعات جديده كقطاع التصنيع أو قطاع الخدمات كل هذا بهدف تغيير شكل أو نمط الهيكل الانتاجى عن الوضع السابق .

ولا يقتصر الأمر على الناحية الانتاجية فقط فقد تستدعى العوامل الجديدة أيضا اضفاء أهمية أكبر على تنمية الخدمات الأساسية بهدف توثيق روابط الاتصال فى مجموعة الدول المتكاملة علما بأن دول العالم النامى تعانى بصفة خاصة من نقص شديد فى توافر الخدمات الأساسية Infrastructure لهذا يتعين على مجموعة الدول المتكاملة أن تقوم بتحويل جزء من امكانياتها الاقتصادية الى قطاع الخدمات ويكون تعاونها على المستوى الجماعى فى ربط الدول المتكاملة بشبكات من الطرق البرية وخطوط المواصلات الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية وكذلك انشاء مجموعة من الجسور والموانى وتكوين شركات مشتركة للنقل الجوى والبحرى تسهيلا لعمليات النقل والاتصال بين الدول المتكاملة .

يتضح مما سبق أن قيام التكامل الاقتصادى الاقليمى يمكن أن يؤدى فى أغلب الأحيان الى أحداث تعديل جوهرى فى التخصص الاقتصادى القديم للدول الأطراف بهدف الاستفادة من الظروف والأوضاع الجديدة ، ومع ذلك فان كل هذا يتوقف على ما اذا كان التعديل الجديد سوف يكون لصالح وفائدة مجموعة الدول المنضمة وليس لصالح احدى الدول على حساب بقية الدول .

التطبيقات المعاصرة بين دول العالم

تعتبر الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ــ دون شك ــ فترة التكتل الاقتصادى فقد ازدهرت فكرة التكامل الاقتصادى بين دول العالم بدافعين رئيسيين ، أولهما : مواجهة المشكلات العالمية التى خلفتها الحرب ثم اتباعها كأسلوب ناجح لتحقيق الانماء الاقتصادى . بالرغم من أن أهداف التكامل واحدة فى التجمعات الاقتصادية المختلفة الا أن ظروف نشأتها وتطوراتها تختلف من تكتل اقتصادى الى آخر ، لهذا يتعين علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من التكامل الاقتصادى :

أولا ــ التكامل الاقتصادى بين الدول الغربية المتقدمة :

كانت الفكرة الرئيسية وراء قيام تكتل اقتصادى بين دول أوربا الغربية هو الشعور بالحاجة الى وجود التعاون فيما بينها بهدف دعم اقتصاديات هذه الدول التى دمرتها الحرب العالمية الثانية ، ومن جهة أخرى فان

المساعدات الاقتصادية التى قدمتها الولايات المتحدة اليهـا لمعاونتها فى الانشاء والتعمير ، استدعت أن توجد وسيلة لتوزيع هـذه المساعدات ، وانتهت الى أن خير طريقة هى ايجاد تعاون اقتصادى بـين دول أوربا الغربية . ولا يتسع المجال هنا للاحاطة تفصيليا بالأشـكال المتعـددة للتجمعات الاقتصادية فى دول أوربا الغربية لذلك نستعرضها بايجاز :

١ ــ **منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى :** أنشئت فى عام ١٩٤٨ وتضم خمسة عشر دولة أوربية بالاضافة الى تركيا والهـدف من انشائها تنميـة العلاقات التجارية بين الدول الاطراف وذلك بالغاء نظام الحصص تدريجيـا فيما بينها ، وقد وقعت دول المنظمة اتفاقا فى عام ١٩٥٠ باقامة اتحاد أوربى للمدفوعات .

٢ ــ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.E.D.** : حلت هذه المنظمة فى عام ١٩٦٠ محل المنظمة السابقة التى أصبحت تضـم الدول السـابقة بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا وأسبانيا واليابان ومن أهم أهدافها تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأطراف بالاضـافة الى تقـديم المساعدات الاقتصادية الى الدول النامية .

٣ ــ **المجمع الاوربى للفحم والصلب :** فى عام ١٩٥١ وقعت ست دول أوربية هى فرنسا والمانيا الغربيـة وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسنبورج معاهدة باريس لاقامة هـذا المجمع ، وكان الغـرض منه تحقيق التكامل الاقتصادى الكامل بين الدول الاعضاء فى قطاع الفحم والصلب .

٤ ــ **السوق الاوربية المشتركة E.E.C.** : وقعت فى روما فى عام ١٩٥٧ المعاهدة المعروفة بمعاهدة روما بين الدول الاوربية الست وهى فرنسا والمانيا الغربية وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولوكسنبورج ، وكان الهدف منها فى المرحلة الاولى تحقيق الاتحاد الجمركى بين الدول الست بازالة كافة القيود والحصص تدريجيا على المبادلات التجارية ، تليها فى المرحـلة الثانية تحقيق الوحـدة الاقتصادية بمعنى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء للوصـول فى نهاية الامر الى الوحدة السياسية الاوربية .

٥ ــ **المنطقة الاوربية للتجارة الحرة E.F.T.A.** : اتفقت سبع دول أوربية هى بريطانيا والسـويد والنرويج والدنمـارك والبرتغال والنمسـا وسويسرا على توقيع اتفاقية استكهولم لاقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها وطبقا لاحكام هذه الاتفاقية فان القيود المعوقة للتبادل التجارى بين هـذه الدول تزول تدريجيا حتى يتم رفعها نهائيا خلال مدة معينة .

ثانيا : التكامل الاقتصادى فى نطاق الدول الاشتراكية الأوربية :

فى عام ١٩٤٩ اتفق الاتحاد السوفيتى مع دول أوربا الشرقية على انشاء مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل Comecon بغرض وضع أسس التقسيم الدولى للعمـل داخـل الدول الاشـتراكية كما اتفق على تنظيم التعـاون

الاقتصادى والعلمى فيما بينها. وفى بداية الأمر قام المجلس بالتنسيق بين خطط التجارة الخارجية للدول الاطراف فى اطار الاتفاقيات الثنائية الا أن ذلك لم يؤد الى زيادة التجارة الاقليمية بين الدول الاطراف . وقد حاول المجلس فى المراحل التالية التنسيق بين الخطط طويلة الاجل للدول الاطراف وفقا لمبدأ تقسيم العمل بحيث تصبح هذه الخطط بعد تنسيقها هى الاطار العام الذى تعمل فى ظله خطط الدول الاعضاء . ومع ذلك فقد صادفت هذه المحاولات صعوبات جمة بسبب عدم قبول الدول الأطراف التنازل عن جزء من سيادتها فى التخطيط الى سلطة عليا اقليمية .

ثالثا : التكامل الاقتصادى فى نطاق دول العالم الثالث :

لما كان القضاء على التخلف الاقتصادى أبرز القضايا المعاصرة فقد كان من الطبيعى أن تركز دول العالم النامى جهودها فى سبيل تحقيق مشروعات التنمية الاقتصادية بها ، الا أن الصعوبات التى واجهتها كانت متعددة . وفى هذه الاثناء ظهر اتجاه عالمى داخل المنظمات الدولية خاصة فى اللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة كاللجنة الاقتصادية لأفريقيا E.C.A. ، ينادى بضرورة ايجاد شكل من أشكال التكامل الاقتصادى بين الدول النامية بهدف المساعدة على التغلب على الصعوبات التى تواجهها فى عمليات التنمية الاقتصادية وهكذا شهد العالم أمثلة متعددة لقيام التكامل الاقتصادى الاقليمى خاصة فى أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وفى القارة الأفريقية وفى العالم العربى ، نذكر من بين هذه التجمعات الاقتصادية الاقليمية (١) المنظمات الاتى بيانها :

١ ــ فى أمريكا اللاتينية :

تكونت فى هذه القارة عدة تجمعات اقتصادية اقليمية أبرزها :

منطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية ــ اتفاقية Cartagena منظمة Andean للتنمية ــ السوق المشتركة لامريكا الوسطى ــ منطقة الكاريبى للتجارة الحرة ــ بنك التنمية الكاريبى .

٢ ــ فى جنوب شرق آسيا :

تتميز القارة الآسيوية بعدم انتشار التجمعات الاقليمية حيث يوجد بها منظمتان اثنتان هما : منظمة دول جنوب شرقى آسيا ــ منظمة التعاون الاقليمى للتنمية .

٣ ــ فى القارة الافريقية :

تضم القارة الافريقية أكبر عدد من التجمعات الاقتصادية المتكاملة بالمقارنة مع غيرها من المناطق الجغرافية وهى :

الاتحاد الجمركى والاقتصادى لافريقيا الوسطى ــ التجمع الاقتصادى لدول غرب أفريقيا ــ مجلس دول الوفاق ــ منظمة دول نهر السنغال ــ المنظمة

(1) UNECTAD-TD/B/AC. 16/2/Add. 2.

المشتركة الافريقية الملجاشية ـــ مجموعة دول شرق أفريقيا ـــ البنك الافريقى للتنمية ـــ اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربى .

٤ ـــ فى العالم العربى :

كونت الدول العربية عدة تجمعات اقليمية أبرزها :

جامعة الدول العربية ـــ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـــ السوق العربية المشتركة ـــ التكامل الاقتصادى الثلاثى بين مصر والسودان وليبيا وأخيرا اتحاد الجمهوريات العربية .

٥ ـــ اتفاقيات دولية : بجانب التجمعات الاقليمية السابقة توجد تجمعات ذات طابع دولى أهمها :

ـــ لجنة المفاوضات التجارية التابعة لمنظمة الجات الدولية والتى تضم ٣٥ دولة نامية .

ـــ الاتفاق الثلاثى للتعاون الاقتصادى بين الهند ويوجوسلافيا ومصر .

مشكلات التكامل الاقتصادى

يقابل المزايا العديدة التى تعود على الدول التى يتكون منها التكامل الاقتصادى صعوبات وعقبات تواجهها على الجانب الآخر ، من أجل هذا يتعين أن نتناول هذه المشاكل بالتحليل والدراسة لمعرفة أسبابها وظروف نشأتها وبذلك يمكننا الاهتداء الى الحلول الملائمة .

اذا عدنا الى تجارب الدول المختلفة فى هذا المجال ، نجد أن دول السوق الأوربية المشتركة ذات المستوى الاقتصادى المتقدم وصاحبة الامكانيات الضخمة قد واجهتها هى الأخرى صعوبات عديدة عند بدء تطبيق اتفاقية السوق الأوربية فى عام ١٩٥٨ مما جعلها تتوقف فى بعض الأحيان عن تنفيذ بعض بنود الاتفاقية ثم تحاول حلها على المستوى الجماعى واستطاعت فى النهاية اجتياز المرحلة الأولى قبل موعدها حين تمكنت من تحقيق الاتحاد الجمركى فى يوليو سنة ١٩٦٨ . كما أن السوق الاوربية المشتركة بسبيل اتخاذ بقية الخطوات اللازمة لتحقيق الهدف النهائى الا وهو الوحدة الاقتصادية التى تتضمن التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول السوق الست فى النواحى الزراعية والتجارية والصناعية والنقدية والمالية والتشريعية وغيرها .

ومن البديهى أن تكون الصعوبات والعقبات التى تواجه دول العالم الثالث عند تكوينها تجمعات اقتصادية اقليمية ، أشد وأعمق نظرا للاوضاع الاقتصادية السائدة فيها ، ونود الاشارة الى الأهمية البالغة للتعرف على تلك الصعوبات ومحاولة ايجاد الحل المناسب لها حتى يمكن اتاحة الجو الملائم لنجاح اتفاقيات التكامل الاقتصادى .

ونورد فيما يلى بيانا بأهم هذه الصعوبات :

أولا : ضعف الهياكل الانتاجية :

تعانى معظم دول العالم النامى عادة من ضعف فى هياكلها الانتاجية نتيجة أسباب معروفة ويتمثل هذا الضعف فى صورة عدم توازن بين القطاعات الانتاجية المختلفة بمعنى أن بعض القطاعات تستحوذ على كل الاهمية فى حين لا ينال البعض الآخر شيئا منها ، مثال ذلك الاهتمام بالقطاع الاستخراجى أو القطاع الزراعى وترك بقية القطاعات . كان هذا الوضع هو السائد ومازال فى معظم الدول النامية باعتبار أن هذه الدول كانت هى المصادر الطبيعية لانتاج المواد الاولية والمنتجات الزراعية اللازمة لاحتياجات الدول المتقدمة وكانت نتيجة ذلك ضعف وضمور كل من القطاع الصناعى والقطاع التجارى .

من أجل هذا فان اتفاقيات التكامل الاقتصادى التى تضم مجموعة من الدول النامية سوف تسهم بلا شك فى احداث بعض التعديلات فى الهياكل الانتاجية من شأنها احداث مزيد من التوازن بين القطاعات الانتاجية ، كما سبق أن بينا .

ثانيا : اختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاطراف :

المعروف أن دول العالم تختلف اختلافا جوهريا فى الانظمة والايديولوجيات الاقتصادية والاجتماعية التى تطبقها ، اذ بينما يعتنق البعض المذهب الرأسمالى وتطبيق نظريات الاقتصاد الحر ومثالها دول العالم الغربى فان دولا أخرى تطبق الاشتراكية وتأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى ومثالها دول العالم الاشتراكى ، وبجانب هذين النوعين هناك دول أخرى تطبق نظاما مختلطا اى يجمع بين خصائص النظامين ويطلق عليها دول العالم الثالث .

ونجد انه فى اتفاقيات التكامل الاقتصادى ليس بالضرورة أن تكون الدول الأطراف معتنقة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ذاتها اى أن تكون جميعها دولا اشتراكية أو دولا رأسمالية ولكن على الأقل لابد من وجود تقارب الى حد ما فى الأنظمة المطبقة ، لأنه يصعب تحقيق النجاح المطلوب للتكامل فى ظل أنظمة اقتصادية واجتماعية شديدة التنافر .

وليس أدل على أهمية هذا العامل من الاستشهاد مرة أخرى بتجربة المجتمع الاقتصادى الاوربى European Economic Community الذى كان الفضل الاول للنجاح الذى حققه يعود بالدرجة الاولى الى تقارب الانظمة الاقتصادية والافكار الاجتماعية المطبقة فى الدول الست مما ساعد على سهولة تحقيق التنسيق الاقتصادى بين سياسات الدول الاعضاء .

أما فيما يتعلق بدول العالم الثالث فليس من المعقول أن تتطلب وجود هذا التقارب بين التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة فيها نظرا لاختلاف الاوضاع الاقتصادية والاحوال السياسية فى كل دولة لهذا فقد تثور بعض

الصعوبات تجاه تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية فى الدول المتكاملة الا أنه مع بذل الجهود المستمرة ومحاولة تحقيق التنسيق الاقتصادى بطريقة تدريجية يمكنها فى النهاية التغلب على اختلاف النظم واعطاء التكامل الفاعلية اللازمة للوصول الى أهدافه .

ثالثا : تنازل الدول الاطراف عن جزء كبير من سيادتها القومية فى النـــواحى الاقتصـــــادية :

تعتبر هذه العقبة من أكثر العقبات حساسية نظرا لان معظم الدول النامية دول حديثة الاستقلال ، تحرص على جميع مظاهر سيادتها القومية ، وترى فى التنازل عنها فقدان للأمانى التى ناضلت طويلا من أجلها . ومع كل ذلك فان من مقتضيات التكامل الاقتصادى أن تقبل الدول المشتركة أن تتنازل عن بعض حريتها فى اصدار القرارات فى المسائل المتعلقة بالســياسات الاقتصـــادية والاجتماعية وقد يتسع الامر فيشمل عدة أمور أخرى مرتبطة بهذه المسائل .

وتساق حجج قوية يرد بها معارضة وفكرة التنازل عن السيادة القوميـــة لايجاد التنسيق الاقتصادى بين الدول الاطراف وهى :

١ ــ تحصل الدول الاعضاء على مزايا متعددة من جراء انضمامها الى التكامل

٢ ــ فى غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية يصبح من الصعب الوصول الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية فى الدول الاطراف وبالتالى يكون تحقيق معدل الانماء الاقتصادى المطلوب غير ممكن .

٣ ــ يعتبر هذا التنازل من جانب الدول الأطـــراف هو الثمن الواجب دفعه (١) .

نخلص من ذلك أن الدول التى تقبل الانضـــمام الى اتفاقيات التكامل الاقتصادى لابد وأن تكون مستعدة أيضا لقبول عدة قيود هامة ترد على حريتها فى النواحى الاقتصادية والاجتمـــاعية والتشريعية نذكر منها على ســـبيل المثـــال :

سياسة الاتفاقات التجارية مع الدول الثالثة ــ التدابير التى تتخذ داخل الدول الاطراف المتعلقة بحرية انتقال رؤوس الاموال والايدى العـــاملة ــ سياسة الاجور ــ سياسة الائتمان ــ سياسة الاستثمارات وتوجيهها ــ سياسة الادخار ــ تشريعات العمل ــ السياسة النقدية ــ تحديد أســـعار المنتجات الزراعية ــ السياسة الصناعية .

---

(1) The Economic Consequences of the size of Nations.

رابعا : اختلاف درجات النمو الاقتصادى فى الدول الاطراف :

لعل من أهم الصعوبات التى تثور أمام قيام التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول النامية هو وجود اختلاف أساسى من حيث مراحل ومستويات النمو الاقتصادى بها وهذا أمر طبيعى لاختلاف هذه الدول فى مواردها الاقتصادية والظروف التى تعرضت لها كل منها .

ولهذا الموضوع أهمية خاصة فى اتفاقيات التكامل الاقليمى اذ لابد أن تتضمن هذه الاتفاقيات أحكاما تراعى الاختلاف الموجود فى درجات ومستويات النمو الاقتصادى والا ترتب على اغفاله ، اسراع النمو الاقتصادى فى الدول الاكثر تقدما من الناحية الاقتصادية على حساب الدول الاقل نموا والسبب أن التقدم الاقتصادى فى دولة يجذب الموارد الاقتصادية فى الدول الاخرى اليه حيث تستطيع تحقيق أكبر انتاجية أى تحرز أكبر دخل . وفى هذا مخالفة للمبدأ الاساسى فى التكامل وهو عدالة توزيع الاعباء والفوائد على الدول الاطراف .

خامسا : النقص الشديد فى توافر الخدمات الاساسية :

تعانى أغلب الدول النامية من نقص وندرة فى توافر الخدمات الاساسية Infrastructure وهى تتمثل فى مجموعة الخدمات اللازمة لتحقيق زيادة فى النمو الاقتصادى ومثالها شبكات الطرق البرية والبحرية والجوية وخطوط السكك الحديدية وكذلك الجسور والمساقط المائية ومشروعات الرى المشتركة وما شابه . والغريب هنا أن الاتصال المباشر بين مجموعة الدول النامية المتجاورة شبه منقطع بينما اتصالها المباشر والسريع مع الدول الكبرى المتقدمة سهل ومتوافر وبكافة وسائل الاتصال . وفى الحقيقة أن توافر خدمات الاتصال مع الدول المتقدمة أمر طبيعى طالما أن الدول النامية كانت ومازالت المصدر الرئيسى للوفاء باحتياجات الدول المتقدمة من المواد الاولية والمنتجات الزراعية وهذا هو السبب فى اقامة وتوفير الخدمات اللازمة حتى يتم انسياب تلك المواد والمنتجات اليها فى يسر وسهولة .

لذا فمن الواجب عند اقامة تجمعات اقتصادية اقليمية بين الدول النامية أن تأخذ فى الاعتبار مسألة توجيه جزء هام من استثماراتها من أجل تنفيذ مشروعات الخدمات المتعلقة بتسهيل الاتصال ليتم ربط الدول الاعضاء بعضها ببعض ، اذ بدون ذلك تصبح كافة الجهود الموجهة لزيادة التعاون الاقليمى كتحرير العلاقات التجارية الاقليمية وغيرها من التدابير من غير ما فائدة تذكر حيث تصعب زيادة المبادلات التجارية فى غياب وسائل الاتصال .

ومما لا شك فيه أن تجميع الجهود لزيادة وتنمية الخدمات الاساسية المشتركة سوف يصبح أسهل فى الاطار الجماعى بالاضافة الى أن فى ذلك اسهاما حقيقيا فى الوصول الى الاهداف الاقتصادية القومية لسائر الدول الاطراف .

الاطار التنظيمى للتكامل الاقتصادى

تقترن اقامة التكامل الاقتصادى الاقليمى بخلق مجموعة من التنظيمات والهيئات فوق القومية Supranational وتساعد على ايجاد الاطار الملائم بغرض أن تحقق الدول الاطراف أهدافها الاقتصادية القومية التى من أجلها قبلت الانضمام الى التكتل الاقتصادى .

من أجل ذلك فان دول السوق الاوربية المشتركة E.E.C. أقامت مجموعة من التنظيمات على المستوى الاقليمى تكفل التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاعضاء وتوجيه الموارد الاقتصادية لكل منها وفقا لاعتبارات الترشيد الاقتصادى .

ونجد فى دول منظمة الكوميكون التى تعتنق مبدأ التخطيط المركزى يتولى مجلس التعاون الاقتصادى التبادلى عمليات التنسيق بين الخطط القومية للدول الاعضاء على أساس مبدأ تقسيم العمل وبحيث تعتبر الاتفاقات التجارية التى تعقدها الدول الاعضاء جزءا لا يتجزأ من خططها الاقتصادية .

وفى العالم النامى فان تحقيق التقدم فى مجال التكامل الاقتصادى الاقليمى يعتمد الى حد كبير على وجود اطار تنظيمى على مستوى يعلو ذلك القومى وقد لا يوجد نمط تنظيمى موحد يمكن أن يطبق على كافة التجمعات الاقتصادية المتكاملة حيث أن كل مجموعة اقليمية يناسبها اطار معين طبقا لمتطلباتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفقا للاهداف التى تسعى الى تحقيقها .

ومع ذلك فلابد من الاشارة الى أنحكومات الدول الأعضاء ستظلالسلطة النهائية لاصدار القرارات الاقتصادية وغيرها رغم قيام الهيكل التنظيمى على المستوى الاقليمى .

ومن دراسة التطبيقات المعاصرة فى أرجاء العالم يمكننا أن نصل الى نموذج تقليدى يحدد الاطار التنظيمى الذى يتضمن الآتى :

١ ــ مؤتمر القمة :

يتكون من رؤساء الدول الاطراف ويعتبر الهيئة العليا فى اصدار التوجيهات الخاصة بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاطراف وكذلك اعتماد القرارات ذات الأهميةالخاصة وفى اطاره يتمالتشاور بين الرؤساء للوصول الى اتفاق حول المقترحات والقرارات التى لا يستطيع المجلس الوزارى الوصول الى قرار نهائى بشأنها .

٢ ــ المجلس الوزارى Ministerial Council (١) :

ويضم وزراء الدول المنضمة على أساس وزير لكل دولة ويعتبر بمثابة جهاز يختص باصدار القرارات التنفيذية فى المسائل التجارية والزراعية

(1) UNECTAD, TD/B/AC. 10/2/Add 2.

والصناعية والمالية والنقدية والاجتماعية بهدف ايجاد تناسق عام بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء .

٣ ــ السكرتارية (الامانة) الدائمة :

ويضم هذا الجهاز العناصر البشرية من الموظفين الفنيين والاداريين الذين تندبهم حكومات الدول الاعضاء للعمل تحت تصرفه ويتحمل مسئولية اعداد القرارات المتعلقة بكيفية تحقيق التنسيق الاقتصادى ثم رفعها الى المجلس الوزارى . كما يقوم بأداء الاعمال اليومية المتعلقة بادارة وتنظيم الاجهزة المختلفة كما يقوم بتحضير واعداد الدراسات فى الموضوعات الاقتصادية التى تطلب منه .

ومع ذلك لابد من الاشارة هنا الى نقطة هامة تتعلق بصعوبة توفير الكوادر الفنية والادارية من العناصر ذات الكفاية لشغل وظائف السكرتارية الدائمة فى معظم التكتلات الاقليمية بين الدول النامية بسبب عدم توافر هذه العناصر البشرية أصلا فى تلك الدول ومن ناحية أخرى فان الموارد المالية لهذه الاجهزة الاقليمية تعتبر قيدا على منح المرتبات المجزية للعناصر ذات الكفاية متى وجدت .

٤ ــ مؤسسة التمويل الاقليمية :

الى جانب الاجهزة السابقة يوجد جهاز مصرفى اقليمى تسهم فى رأسماله جميع الدول الاعضاء بنسب يتفق عليها طبقا للامكانات الاقتصادية لكل دولة . ويتركز الدور الرئيسى لهذا البنك على توجيه الموارد المالية المتوفرة لديه من أنصبة الدول الاعضاء لتقديم مساعدات مالية فى شكل قروض وتسهيلات ائتمانية للدول الاقل نموا بهدف زيادة نموها الاقتصادى وعلى ذلك فهى بمثابة تضامن جماعى وتعاون نقدى من الدول الاعضاء لمساعدة الدول الاقل نموا تلك التى تنقصها رؤوس الاموال .

ومن الامثلة المعروفة لمؤسسات التمويل الاقليمية ، البنك الاوربى للاستثمار الخاص بدول السوق الاوربية المشتركة والبنك الافريقى للتنمية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ، ومشروع صندوق الانماء الاقتصادى العربى التابع لجامعة الدول العربية .

٥ ــ اتحاد مدفوعات اقليمى :

يمكن أن يوجد بجانب الاجهزة السابقة جهاز اقليمى للمدفوعات من مهامه مساعدة الدول الاطراف على التغلب على الصعوبات التى تواجه الدول المشتركة حيال موازين مدفوعاتها التى تظهر فى شكل عجز وقتى قد يؤثر على امكان زيادة التبادل التجارى مع الدول الاخرى .

٦ ـ البرلمان الاقليمى :

وهو مجلس تشريعى على المستوى الاقليمى يضم ممثلى الدول الاطراف ومن مهامه مناقشة واقرار التشريعات التى تعرض عليه ذات الصفة الاقليمية أى التى يمتد تطبيقها الى جميع دول التكامل ، وبهذا تتم وحدة تشريعية .

مجالات التكامل الاقتصادى

أهمية التنسيق الاقتصادى :

بعد أن استعرضنا أهم التنظيمات والمؤسسات الاقليمية التى تحدد الاطار التنظيمى لاتفاقيات التكامل يصبح من الملائم حتى تكتمل الصورة ، ايضاح المجالات المختلفة التى تؤدى من خلالها المهام الملقاة على عاتقها .

ولعل من أهم الانجازات التى يتعين على تلك المؤسسات أن تؤديها ، العمل على وضع أسس التنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول المشتركة فى التكامل وبطبيعة الحال يتحرك التناسق فى اتجاهات مختلفة تشمل النواحى الزراعية والتجارية والصناعية والمالية والنقدية والتمويلية والضرائب والتشريعية . وفى الغالب لا يقتصر الأمر على المجالات السابقةبل يشملأيضا مجالات أخرى لها أهميتها حيث يمتد التناسق أيضا الى الخطط القومية للتنمية الاقتصادية التى تضعها الدول الأطراف . وأخيرا يتعين على الدول الاعضاء أن تتفق كذلك على قواعد توزيع الاعباء والفوائد الناتجة عن التكامل وذلك تأكيدا لمبدأ عدالة التوزيع .

لما كان أحد الاهداف الرئيسية للتكامل الاقتصادى هو الاسهام فى تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المشتركة فيه فلا يتصور أن يقتصر الأمر علىمجرد تحرير للعلاقات الاقتصادية من كافة القيود ولكن الامر يتطلب أيضا ايجاد تناسق كامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لدول التكتل الاقليمى .

ولا جدال أن التنسيق الاقتصادى له مبررات قوية فى ظل اختلاف النظم الاقتصادية السائدة فى الدول الاعضاء حيث أن هذا الاختلاف يمثل عقبة فى طريق تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية على الوجه الاكمل نظرا لان بعضها قد يأخذ بأسلوب التخطيط المركزى الشامل بينما يطبق البعض الآخر النظام الرأسمالى أى يتبع نظام المشروع الخاص .

ومن جهة أخرى فهناك اختلافات جوهرية بين دول العالم الثالث من ناحية درجات ومستويات النمو الاقتصادى وبالنسبة للهياكل الانتاجية وأنماطها مما ينعكس أثره على امكان تحقيق النجاح المطلوب لاتفاقيات التكامل ، فى غياب التنسيق الاقتصادى تنتقل عناصر الانتاج الى الدول الاكثر نموا وتكون نتيجته حصولها على معظم الفائدة على حساب الدول الاقل نموا .

ومن المؤكد أن ايجاد التناسق الكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية سيساعد الدول النامية المنضمة على تحقيق الاستخدام الامثل لمواردها الاقتصادية فى تنفيذ مشروعات التنمية وبالتالى الوصول الى أفضل هيكل انتاجى على المستوى الاقليمى .

وتتحرك الجهود فى مجال التنسيق الاقتصادى عادة فى الاتجاهات الآتية :

أولا : التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاطراف :

لعل من أهم النتائج المباشرة لقيام التكامل الاقتصادى هو قبول الدول الأعضاء لمبدأ التنسيق الاقتصادى بحيث لا يقوم تعارض أو خلاف فيما بينها يؤدى الى عرقلة سياساتها الاقتصادية . فى وقتنا الحاضر أصبحت المسائل الاقتصادية على قدر من التعقيد تضطر الدول معه الى التدخل لمحاولة ايجاد التناسق فى الامور الآتية :

١ ــ السياسة الزراعية :

من المعروف أن كل دولة تضع لنفسها أسس السياسة المناسبة التى تطبقها فى النواحى الزراعية ومن بينها اتباع الاساليب الزراعية المستحدثة وتنظيم انتاج الحاصلات الزراعية وتحديد أسعار الحاصلات الزراعية واستخدام طرق الرى والصرف وتخصيص مساحات من الارض الزراعية لانتاج زراعى معين كالقطن أو القصب أو الحبوب أو الموالح وغيرها وتهدف هذه السياسة فى النهاية الى تحقيق زيادة فى الانتاج الزراعى .

٢ ــ السياسة الصناعية :

تقوم الدولة أيضا بوضع أسس معينة لتنظيم القطاع الصناعى بها وتتناول هذه الاسس تحديد أنواع وأحجام المشروعات الصناعية الجديدة وتقرير الاولويات فيما بينها وامكانات التوسع فى الصناعات القائمة وتوزيع المشروعات جغرافيا أى التوطين الجغرافى لانواع الصناعات وكذا مقدار الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعى وأسس توزيعها على كل صناعة والتسهيلات التى تمنحها الدولة لاستيراد الآلات والمواد الوسيطة اللازمة للصناعة .

٣ ــ السياسة التجارية :

تباشر الدولة عقد اتفاقات التجارة والدفع مع الدول الاخرى لتنظيم علاقاتها التجارية الثنائية والجماعية مع العالم الخارجى وقد تعقد اتفاقات تجارية تفضيلية للحصول على مزايا تفضيلية من الدول المتقدمة ، وفى الوقت ذاته توجد أسس معينة تحكم علاقات الدولة الخارجية مع المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية . ومن مهام الدولة أيضا ارساء قواعد معينة تجدد بمقتضاها سياسة التصدير والاستيراد فيها .

٤ ــ السياسة النقدية والتمويلية :

من الأمور التى تعنى الدولة بتنظيمها الرقابة على التحويلات النقدية الى الخارج وأسعار صرف عملتها الوطنية وتحديد حجم الائتمان المصرفى وسعر الفائدة وأسعار الخصم وحجم الاستثمارات المخصصة لتمويل المشروعات الانتاجية ومشروعات الخدمات ومقدار القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها من الدول الاجنبية أو من المؤسسات المالية الدولية .

وتتناول هذه السياسات المختلفة وغيرها أنواع النشاط الاقتصادى فى الدولة ومن الطبيعى أن تختلف أسسها تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية فى كل دولة بمعنى أنه اذا كانت الدولة تأخذ بالنظام الاشتراكى فان أسس سياستها الاقتصادية تختلف بالضرورة عن أسس دولة أخرى تتمسك بالنظام الرأسمالى وذلك لانه فى الحالة الاولى تسيطر الدولة على مظاهر النشاط الاقتصادى عن طريق تدخلها المباشر لتنظيمه بعكس الحالة الثانية التى يترك فيها للنشاط الفردى ممارسة كافة الانشطة الاقتصادية .

من أجل ذلك لابد أن يوجد تنسيق كامل بين السياسات الاقتصادية المطبقة فى الدول المشتركة فى التكامل بحيث لا يقوم تعارض بين التدابير الاقتصادية التى تتخذها كل دولة ومنعا لاية أضرار يمكن أن تصيب مصالح الدول الاخرى .

ثانيا : التنسيق بين الخطط القومية للتنمية الاقتصادية فى الدول الاطراف على المستوى الاقليمى :

اذا اعتبرنا التكامل الاقتصادى من أهم الاساليب الاستراتيجية الحديثة للتنمية الاقتصادية فان ما نعنيه بلا شك يقصد به تجميع جميع الموارد الاقتصادية بشرية ومادية ومالية التى تتوافر فى دول التكتل الاقتصادى بهدف المساعدة فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الخاصة بالدول الأطراف وبتعبير آخر أن أية دولة تشعر بنقص فى أحد مواردها الاقتصادية تستطيع سد هذا النقص بالاستعانة بموارد الدول الاخرى تطبيقا لمبدأ التضامن والتعاون الاقليمى .

وهناك بعض القواعد الاساسية التى يلزم مراعاتها لايجاد التنسيق بين قطاعات التنمية الاقتصادية فى الدول الاطراف نوجزها فيما يلى :

١ ــ برامج التصنيع :

للتصنيع فى أية دولة نامية أهمية خاصة بوصفه القطاع القائد فى التنمية الاقتصادية وفى خلق الدولة العصرية ، لهذا فمن أهم الأهداف لقيام التجمعات الاقتصادية الاقليمية هو تحقيق التكامل الصناعى بين الدول الاطراف عن طريق سد النقص فى أى عنصر من عناصر الانتاج الصناعى والتعاون الصناعى الاقليمى اذا أحسن تنظيمه يستطيع أن يقدم أجل

الخدمات لصالح برامج التنمية الصناعية بحكم أنه يساعد الدول الأطراف على الاستفادة بكل مزايا الانتاج الكبير بعد اتساع حجم السوق المحلى بالاضافة الى أنه يمكنها من التمتع بفوائد التقدم الصناعى التكنولوجى .

٢ ــ التوسع الزراعى :

بالرغم من النظرة الخاصة للصناعة فان القطاع الزراعى لا يزال هو القطاع الرئيسى فى معظم الدول النامية بسبب حجم اسهامه فى الناتج القومى . من أجل هذا فان دول العالم النامى تعطى اهتماما متزايدا لمشروعات التوسع الزراعى القائمة على استخدام المنجزات العلمية سواء من ناحية زيادة المساحات المنزرعة أو تلك المؤدية الى استخدام الميكنة الزراعية وأساليب الزراعة الحديثة بهدف زيادة الانتاج الزراعى . ولابد اذن من ايجاد تنسيق زراعى على المستوى الاقليمى وبذلك يمكن الاستفادة بكل عناصر الانتاج الزراعى من أرض قابلة للزراعة وأيد عاملة ورؤوس أموال متوافرة فى الدول الاطراف لتحقيق أكثر انتاج زراعى ممكن ، وبالتالى زيادة الدخل القومى ، الهدف الأكبر والذى تتوخاه دول العالم النامى .

٣ ــ التعاون المشترك فى الانتاج :

ان الطريق العملى لتنسيق برامج التنمية الاقتصادية فى دول العالم النامى هو القيام بمشروعات مشتركة سواء فى مجال الانتاج الزراعى والصناعى أو فى مجال الخدمات .

وجهود الدول المتكاملة للقيام بمشروعات مشتركة يمكن أن تسير فى طريقين :

الأول : ادماج المشروعات القائمة فى مشروع اقليمى واحد :

من الجائز أن توجد عدة مشروعات انتاجية فى دول التكامل تقوم بانتاج سلع متماثلة فهذا التشابه فى الانتاج قد ينتج عنه أضرار بمصالح الدول الأكثر نفقة فى الانتاج نظرا لصعوبة التنافس مع غيرها .

ولتفادى ذلك لابد من التفكير فى وسيلة لادماج المشروعات المتماثلة فى مشروع انتاجى مشترك بمعنى أن تخضع المشروعات الانتاجية فى الدول الاعضاء لادارة موحدة تتولى عمليات الانتاج والتسويق والتمويل وبهذه الطريقة تحقق زيادة فى الكفاية الانتاجية .

الثانى : اقامة مشروعات جديدة مشتركة :

فى ظل الظروف الجديدة ، قد تجد بعض الدول المتكاملة اعتبارات تدعوها الى الاشتراك مع بعضها فى اقامة مشروعات انتاجية جديدة بحيث تسهم كل

منها بمواردها الاقتصادية من رؤوس أموال وأيد عاملة وخبرات فنية . ومن الطبيعى أن يراعى عند قيام هـذه المشروعات المشـتركة عـدة اعتبارات اقتصادية أهمها :

العلاقة بين حجم الانتاج المشترك وقدرات الاسواق المحليـة ، امكانات التصدير الى الدول الأجنبية ، التوزيع أو التوطين الجغرافى للمشروعات على الدول الأعضاء ، تحديد أنصبة الاسهام المالى للدول الأعضاء .

اذا روعيت هذه الاعتبارات عند قيام المشروعات المشتركة الجديدة فان فرصة النجاح أمامها تزيد وبالتالى يمكنها تحقيق أكبر معدلات للانتاج وتأمين مستقبل هذه المشروعات ذات الأهمية الاقليمية .

وتأييدا لهذا الاتجاه فقد أكد مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فى عام ١٩٦٨ ، أن نجاح عمليات التكامل الاقتصادى فى نطاق الدول الناميـة مشروط أساسا بوجـود اتفاق بين حكومات الدول الاعضـاء على توزيع المشروعات الانتاجية فيما بينها لان ذلك يؤدى الى اطمئنان هذه البلاد الى عدم التعـارض بين قيام التكامل وتحقيق الاهـداف الاقتصادية القوميـة بالاضافة الى اطمئنانها الى عدالة توزيع فوائد التكامل الاقتصادى .

وبجانب الاعتبارات السابقة يتعين كذلك مراعاة القواعد الاساسية التالية فى مشروعات الانتاج المشترك وهى :

١ ـ ايجاد تكامل فى الانتاج بمعنى أن يكون الهدف من الانتاج المشترك زيادة الكفاية الانتاجية نتيجة تخصص كل دولة فى انتاج معين أو جزء من أجزائه حسب توافر الميزة الانتاجية لديها ، فعلى سبيل المثال عند انشـاء صناعة مشتركة لانتاج المنسوجات القطنية بهدف ايجاد تعاون صـناعى اقليمى ، تقوم احدى الدول بانتاج الغزل مثلا لتوافر المادة الاولية لديها كما تقوم الاخرى بتحويل خيوط الغزل الى منسوجات نتيجة اكتسابها خبرة فنية أكبر فى هذا المضمار . وبهذا الأسلوب تتكامل جهودهما لتصلا الى الوضع الافضل بالنسبة لكل دولة منهما .

٢ ـ امكانات الاستفادة من الخبرات الفنية المتوافرة فى احدى الدول خاصة وأن أغلبية الدول النامية تعانى ، كمـا سبق أن ذكرنا ، من نقص شديد فى الكفايات الفنية والادارية والعمال المدربين المهرة . وعلى ذلك فان فتح باب التعاون الفنى بين الدول النامية يسهم فى سد النقص عن الاستعانة بالخبرات الفنيـة المتوافرة فى احدى الدول لاقامة وتشـغيل لمشروعات المشـتركة .

٣ ـ لما كانت معظم دول العالم الثالث تعـانى عادة من ندرة فى رؤوس الاموال اللازمة لتمويل المشروعات الانتاجية بها ، فى حين تتوافر لديها موارد الثروة الطبيعية ولكنها تعجز عن استغلالها نتيجة نقص التمويل المطلوب،

لهذا كان من الطبيعى أن تشترك كل مجموعة اقليمية من الدول النامية فى اقامة بعض المشروعات الانتاجية المشتركة أو مشروعات الخدمات المشتركة بحيث يمكن استثمار رؤوس الاموال المتوافرة فى بعض الدول كالدولة المنتجة للبترول مثلا ، فى استغلال مصادر الثروات الطبيعية الموجـــودة فى دول أخرى . وهذا التعاون النقدى دون جدال محقق فائدة لكلا الجانبين ، لانه يتيح استثمارا مربحا للدولة صاحبة رأس المال ، كما أنه يتيح للدولة الاخرى استغلال مصادر ثرواتها الطبيعية ــ ومن ثم يتمثل فى زيادة الدخل القـــومى فى كلا الجانبين .

ثالثا : وضع قواعد عادلة تحكم توزيع الاعباء والفوائد الناتجة عن التكامل الاقتصـــادى (١) :

لا شك أن قيام التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول يفرض تكاليف وأعباء عليها من ناحية ويحقق لها فوائد من ناحية أخرى ، وهذا الامر لا يثير أية عقبة ولكن الصعوبة تكمن فى كيفية توزيع هذه الاعباء والفوائد على الدول المشتركة ويشترط أن يتم ذلك على أسس عادلة تمنع استفادة احدى الدول الاطراف على حساب بقية الدول أو أن تتحمل احداها أعباء أكبر من غيرها . فمهمة وضع هذه القواعد والاسس تدخل فى صميم عمل المؤسسات الاقليمية التابعة للتكامل اذ عليها واجب اعداد ومناقشة واصدار القرارات النهـــائية لتطبيقها على الدول الاعضاء .

ويمكننا أن نتصور هذه القواعد من خلال الوضع الآتى :

١ ــ فى اطار التكامل الاقتصادى قد تضطر احدى الدول ، بسبب الظروف الجديدة ، الى تعديل تخصصها الانتاجى ، اذ تتحول مثلا من انتاج صناعى الى انتاج زراعى أو تترك صناعة معينة الى انتاج صناعى آخر وهكذا ، وفى هذا التعديل الجذرى فى التخصص الاقتصـــادى للدولة تحت ضغط ظروف التكامل ، تحمل لاعباء كبيرة قد تعجز عنها هذه الدولة . من أجل ذلك لابد أن تتضـــامن بقيـــة الدول المشتركة لتقـــديم كافة المساعدات الاقتصادية حتى يتم هذا التعديل على الوجه السليم دون حـــدوث أية أضرار .

٢ ــ قد يؤدى قيام التكامل الاقتصادى الى حدوث أضرار أشد باقتصاديات الدول الاطراف مثال ذلك أن تضطر الى تصفية تامة لاحدى الصناعات القائمة بها بسبب عدم قدرتها على الصمود فى وجه منافسة الدول المتكاملة معها بعد أن أصبحت الحدود مفتوحة بين دول المنطقة . وفى هذه التصفية الكاملة لاحدى الصناعات القائمة اضرار مباشر باقتصاديات الدولة لانه يعرضـــها

---

1) (O.C.D.E.) Intégration Economique entre pays en voie de développement — 1969. p. 25.

لفقدان رأس المال المستثمر ويؤدى الى وجود بطالة تصيب هذه الصناعة فضلا عن آثاره على الدخل القومى . لهذا فمن واجب دول التكامل أن تقدم التعويض العادل لهذه الدولة على هيئة فرص للاشتراك فى مشروعات انتاجية جديدة فى اطار التنسيق الاقليمى ومع مراعاة المجالات التى تتمتع فيها بميزة انتاجية ازاء دول التكامل .

٣ — وفى الجانب الآخر تنشأ الفوائد والمكاسب لبعض الدول بسبب ظروف التكامل الاقتصادى فمثلا عند توزيع المساعدات الاقتصادية على دول التكامل بهدف دفع التنمية الاقتصادية بها ، قد تحصل احدى الدول على نصيب أكبر من غيرها . لهذا يتعين مراعاة الاحتياجات الحقيقية لكل دولة واتباع طريقة تكفل التوزيع العادل وفقا للاسس الاقتصادية السليمة .

٤ — قد تستفيد أيضا بعض الدول عند توزيع المشروعات الانتاجية أو مشروعات الخدمات على المستوى الاقليمى مما يؤدى الى استفادتها على حساب الدول الأخرى . فمن الواجب ان يراعى عند توزيع المشروعات الاصول الاقتصادية الصحيحة من ناحية القرب أو البعد من مصادر الانتاج أو القرب من مراكز الاستهلاك وكذلك سهولة الاتصال بمنافذ التوزيع الخارجية .